الأمم المتحدة S/PV.5102

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥١٠٢**

الخميس، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بعلي	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	إسبانيا	السيد ياناييث - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد أندريا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديفيس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ليهي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-64850 (A)

0464850

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): قبل أربعة أسابيع، تكلم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في إحاطته الإعلامية النهائية التي قدمها إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع عن المنعطف الدقيق في منطقة الشرق الأوسط، وحدد العناصر التي حولت الفترة الراهنة إلى أيام بالغة الأهمية بالنسبة للمنطقة. وهذا الشهر، يسرني أن يكون بمقدوري أن أؤكد وجود فرصة سانحة لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط مرة أخرى.

ثمة عدد ملحوظ من التطورات الإيجابية.

فالقيادة الفلسطينية تواصل الإعداد للفترة الانتقالية بطريقة جديرة بالثناء العاطر، في غياب أي قلاقل داخلية ذات بال.

كما اتخذت خطوات كبيرة نحو ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية التي تحدد موعدها في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بصورة حرة ونزيهة، وفقا للمعايير الدولية.

وسوف يقوم بمراقبة الانتخابات ما يزيد على ٤٠٠ من مراقبي الانتخابات الدوليين. وقد قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية للجنة المركزية للانتخابات. وسنقيم أيضا وحدة للاتصال والدعم، أمكن إقامتها بدعم سخي من حكومة اليابان، تيسيرا لعمل وفود المراقبة الدولية ومساعدتها في الاتصال باللجنة الانتخابية والسلطات الإسرائيلية.

وقد أعيد فتح باب القيد للناخبين الفلسطينيين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر واستمر ذلك حتى ١ كانون الأول/ديسمبر. وتم قيد قرابة ٨٠ في المائة من البالغين. ولم ترفع إسرائيل الحظر الذي فرضته في أيلول/سبتمبر على قيد الناخبين في القدس الشرقية، وإن كانت قد أكدت لنا أن المقيمين في القدس الشرقية سيمكنهم التصويت وفقا للطرائق المعمول بها في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، كما حددتها اتفاقات أوسلو. كما أحطنا علما على نحو إيجابي باعتزام الحكومة الإسرائيلية المعلن رفع القيود المفروضة على التنقل والانسحاب من القرى والمدن الفلسطينية خلال الانتخابات.

وتبدأ الحملة الانتخابية رسميا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وتستمر حتى ٧ كانون الثاني/يناير. وقد أدخلت بعض التغييرات على القانون الانتخابي مؤخرا، ويتعلق معظم هذه التغييرات بالانتخابات التشريعية، المقرر إجراؤها في وقت لاحق من عام ٢٠٠٥. وكل هذه التطورات تفضي بنا إلى توقع عملية انتخابية حرة ونزيهة وديمقراطية.

واتخذت القيادة الفلسطينية خطوات واسعة في التحرك قدما في مجالات تتجاوز العملية الانتخابية. ففي أوائل الشهر الحالي أجرى محمود عباس – أبو مازن – رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع – أبو علاء – محادثات مع الزعماء في سوريا ولبنان خلال زيارة تاريخية لكل من البلدين، بعد زيارة مهمة قاما بها لمصر. وقد أحطنا علما بصفة خاصة بتعهد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بإنهاء ''الكفاح المسلح'' والسير من الآن فصاعدا على ''الطريق الديمقراطي للتحرير''، على حد قوله.

وفيما اتخذت خطوات هامة نحو الإصلاح، لا يزال الإصلاح الأمني وبسط السيطرة الكاملة للسلطة على المناطق الفلسطينية في مقدمة التحديات الرئيسية التي تواجه القيادة الفلسطينية. وينبغي إيلاء الأولوية لإرساء مجتمع يقوم على سيادة القانون. وفي هذا السياق، لاحظنا على نحو إيجابي تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية الصريح:

''إن الجهاز (الأمني) الفلسطيني في حاجة إلى الانضباط. فهناك حالة من الفوضى الأمنية؛ ولذلك، فإننا نسعى إلى توحيد الجهاز الأمني''.

ومع بزوغ مناخ أكثر إيجابية، تقلص تأييد الرأي العام الفلسطيني لأعمال العنف والإرهاب الموجهة ضد الإسرائيليين بشكل كبير. وهذا تطور بالغ الأهمية. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز القدس لوسائط الإعلام والاتصالات أنه، للمرة الأولى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعرب معظم الفلسطينيين عن معارضتهم لكل أعمال العنف ضد إسرائيل. وعلى خلاف كثير من استطلاعات الرأي السابقة التي أجريت في السنوات والأشهر الأخيرة، بيَّن ذلك الاستطلاع أيضا أن الفلسطينيين يتطلعون إلى المستقبل هذه المرة والأمل يراودهم.

وقد أحاطت كل الفئات الفلسطينية على ما يبدو بهذا التحول في الرأي العام. وفي الآونة الأخيرة، تكلم زعماء حماس الرئيسيون عن إمكانية وقف إطلاق النار الطويل الأجل مع إسرائيل وقبول إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، داخل حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. ووقف إطلاق النار هذا سييسر قدرة كل من الطرفين على الاستفادة من الفرص السانحة في الوقت الحالي.

وقد انعكس التفاؤل والأمل السائدان بين الفلسطينيين على الجانب الإسرائيلي. ووفقا لأحدث مؤشرات السلام، فإن ٧٠ في المائة من عامة الإسرائيليين اليهود هم الآن أكثر تفاؤلا بشأن فرص السلام مع الفلسطينيين. وهناك أغلبية واضحة نسبتها ٧٥ في المائة تؤيد استئناف المفاوضات. ويعتقد الكثير من الإسرائيليين أن القيادة الفلسطينية الحالية تعالج شؤون السلطة الفلسطينية بطريقة إيجابية. وتعتقد الأغلبية أن على الحكومة الإسرائيلية أن تيسر الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة من خلال إنهاء عمليات الإغلاق وإزالة نقاط التفتيش – وهو الاعتقاد الذي نشاطرهم إياه بإخلاص.

وأسهمت حكومة إسرائيل بشكل ملموس في تهيئة المجال لفترة انتقال إيجابية. واستؤنف التعاون الأمني بين الطرفين. وتكلم رئيس الوزراء شارون عن اتصال بين الطرفين ''يجري يوميا تقريبا، ويتعلق بشكل أساسي بتنسيق مختلف الأمور''. وخفضت إسرائيل النشاط العسكري في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وأعلن رئيس الوزراء، السيد شارون، استعداده لوقف جميع عمليات الاجتياح العسكرية للمناطق الفلسطينية إذا ساد الهدوء. وأعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي أنهما على استعداد للقاء كل منهما الآخر. واعترافا بشرط قديم للمجموعة الرباعية، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إن إسرائيل تريد أن تنسق الترتيبات الأمنية مع

السلطة الفلسطينية توطئة للتنفيذ المتوخى لمبادرته الخاصة بسحب القوات الإسرائيلية والمستوطنين من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وبغية نقل المناطق التي يجري إخلاؤها إلى الفلسطينيين.

وإضافة إلى ذلك، اعترف رئيس الوزراء شارون بشكل علني بأن التحريض في وسائط الإعلام الفلسطينية قد انخفض بشكل ملحوظ، وفقا للالتزامات الفلسطينية بموجب خارطة الطريق. وأشرف وزير الدفاع شاؤل موفاز على إصدار أعداد متزايدة من تصريحات الدخول للعمال من الضفة الغربية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وافقت الحكومة الإسرائيلية على الإفراج عن بعض السجناء، ولم يتحدد بعد تفاصيل ذلك.

ونلاحظ مع شعور بالارتياح والأمل بالمستقبل أن المستوى العام للعنف انخفض في الشهر الماضي. وفي ذلك السياق، قررت الأمم المتحدة أن تخفض التصنيف الأمني الحالي لقطاع غزة إلى المرحلة ٣، بعد أن جرى رفعه إلى المرحلة ٤ في أوائل هذا العام. ومع ذلك، فإن أرقام الخسائر ما زالت عالية بشكل أكبر من اللازم. ومنذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة للمجلس، قتل ٥٢ فلسطينيا و ٧ إسرائيليين، وجرح ١٧٢ فلسطينيا و ٢٩ إسرائيليا.

ولئن كان هناك انخفاض في عدد الحوادث، فإن العنف ما زال مستمرا. بدرجة مثيرة للقلق. فالمتشردون الفلسطينيون ما زالوا يطلقون قذائف الهاون وصواريخ القسام على المستوطنات الإسرائيلية والأهداف داخل إسرائيل، ولو أن أعدادها انخفضت. ويحدونا الأمل ، في الأسابيع والشهور المقبلة، أن تتمكن سلطة فلسطينية ممكنة ديمقراطيا ومعززة من الوفاء التام بالتزامها بموجب القانون الدولي وبموجب خارطة الطريق ببذل أقصى ما في وسعها لمنع وقوع تلك الهجمات.

وفي قطاع غزة، على نحو خاص، بقيت الحالة غير مستقرة. ففي ٧ كانون الأول/ديسمبر، قتل جندي إسرائيلي وأصيب أربعة آخرون بجراح عندما فجر المتشردون من أعضاء حماس قنبلة بالقرب من معبر كارني في وسط غزة. وأعقبت ذلك معركة بالأسلحة النارية، قتل فيها أربعة فلسطينيين، من بينهم أحد المارة وعمره ١٤ عاما. وبعد ساعات، أطلقت طائرة هليوكوبتر إسرائيلية قذيفة على أشخاص أشتبه في كونهم من المتشردين الفلسطينيين في المنطقة، مما أدى إلى مقتل أحدهم. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصيب أربعة إسرائيليين بجراح في هجوم بمدافع الهاون على مستوطنة نيفيه ديكاليم. وقتل خمسة جنود إسرائيليين وجرح ستة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في انفجار وقع تحت مخفر عسكري أمامي بالقرب من نقطة تفتيش رفح على الحدود بين غزة ومصر. وفي المعركة بالأسلحة النارية التي أعقبت ذلك، قتل شخص فلسطيني واحد على الأقل. كما أن القوة الجوية الإسرائيلية أطلقت ستة قذائف على أهداف في مدينة غزة، بالرغم من أنه، لحسن الطالع، لم ترد تقارير عن وقوع خسائر. وخلال اليومين الماضيين، قتل أربعة فلسطينيين في حوادث مختلفة وقعت في قطاع غزة، من بينهم سائق سيارة أجرة أصيب بنيران الأسلحة الإسرائيلية بالقرب من نقطة تفتيش. وجرح خمسة إسرائيليين في تلك الحوادث.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل أيضا القيام بعمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون. وأصيب أربعة فلسطينيين بجراح في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما أطلقت طائرة إسرائيلية قذيفة على سيارة في قطاع غزة في محاولة لاغتيال قائد لجان المقاومة الشعبية، وهو فصيل متطرف يتخذ من غزة قاعدة له. وهناك تقارير تفيد بأن القوات الإسرائيلية قتلت أحد متشردي الجهاد الإسلامي بينما كان طريحا على الأرض، جريحا وغير مسلح، خلال

غارة للاعتقال بالقرب من جنين في الضفة الغربية في ٣ كانون الأول/ديسمبر. ونحن نرحب بإعلان قوات الدفاع الإسرائيلية عن إجراء تحقيق في هذا الحادث.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، لا بد أن تحترم حكومة إسرائيل التزاماتها القانونية بضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وبالامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت النار في نابلس على فلسطينيين كانا يقذفان الحجارة عمرهما ١٥ عاما فأردتهما قتيلين. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل طبيب فلسطيني عمره ٣٨ عاما عندما أطلقت القوات الإسرائيلية قذائف دبابة ونيران أسلحة آلية على مخيم رفح للاجئين. وأردي خمسة فلسطينيين قتلى في ٩ كانون الأول/ديسمبر على الحدود المصرية في قطاع غزة، بالرغم من أنه ما زال غير واضح إن كانوا من المتشردين أو المهربين أو المدنيين. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قتلت القوات الإسرائيلية فتاة عمرها ٧ سنوات في خان يونس. وجرح خمسة من أطفال المدارس الفلسطينيين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، حينما أطلقت دبابة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية ثلاث قذائف على مخيم خان يونس للاجئين، انفجرت إحداها في ساحة خلف إحدى المدارس.

وما زالت إسرائيل تقوم بهدم المنازل وتستمر في فرض قيود على تنقل السكان الفلسطينيين، بالرغم من أن ذلك يتم بشكل مخفف. كما أن تشييد إسرائيل للحاجز في الضفة الغربية مستمر، وتترتب عليه نتائج مثيرة للقلق بالنسبة للسكان الفلسطينيين، بالرغم من المراجعة التي تجريها حاليا حكومة إسرائيل لمسار الحاجز، الذي يزداد اقترابا من الخط الأخضر.

إن تشييد الحاجز وفرض قيود على التنقل يشكلان السببين الأساسيين للأزمة الاقتصادية المستمرة في المناطق الفلسطينية. وهما يحدان من فرص العمل ويقيدان حصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية. وما زالت النسبة المعدلة للتوظيف تبلغ ٣٢,٦ في المائة. ولا يعمل إلا ما يزيد بقليل على ٤٠ في المائة من الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. ونصف السكان الفلسطينيين تقريبا يعيشون تحت الخط الرسمي للفقر البالغ ٢,١٠ من الدولارات في اليوم؛ ويعيش ١٦ في المائة في فقر مدقع. ويولد الفقر اليأس والتطرف.

وبغية معالجة الأزمة الاقتصادية، اجتمع الجهاز الرئيسي للتنسيق بين المانحين، وهو لجنة الاتصال المخصصة، في الأسبوع الماضي في أوسلو. وسيستمر المانحون في تنسيق جهودهم. وهم يتطلعون إلى حدوث تحسن في الظروف على أرض الواقع، مما يمكنهم من الاستمرار في التزامهم وزيادته. ومما أكد روح التعاون الجديدة، التقاء الفلسطينيين والإسرائيليين والممثلين الأساسيين للمجتمع الدولي في اللجنة المخصصة للاتصال لأول مرة منذ عام، في اجتماع وصف بأنه كان يسوده الوئام وبنَّاء وابتكاري.

ولم ينج الاقتصاد الإسرائيلي أيضا من عواقب الصراع. وأود أن أؤكد من جديد إيماننا القوي بأنه بالنسبة للشعبين على كلا الجانبين، لن يتيح التحرك من إدارة الأزمة والانتعاش إلى تحقيق التنمية والازدهار المستمرين والمستدامين، سوى عملية للسلام والتوصل إلى تسوية كاملة ونهائية للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي غضون ذلك، اجتمع الأعضاء الرئيسيون للمجموعة الرباعية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في شرم الشيخ على هامش مؤتمر العراق. وناقشوا مرحلة الانتقال الحالية في السلطة الفلسطينية واتفقوا على أن الأولويات العاجلة هي توفير الدعم التقني للانتخابات الرئاسية

والمساعدة في ضمان الاستقرار المالي للهيئة الفلسطينية الحاكمة.

وأعتقد أن من الصواب القول بأن جميع أعضاء المجموعة الرباعية متفقون في الرأي على أن الحالة في الوقت الراهن مواتية للتغيير: التغيير الذي طال انتظاره منذ وقت بعيد: التغيير إلى الأفضل. ولا يزال مبعوثو المجموعة الرباعية على اتصال وثيق فيما بينهم، بغية التنسيق والتخطيط للمستقبل بعد المرحلة الأولى الحاسمة للانتخابات الفلسطينية.

ويبدو أن كلا الطرفين أدركا إمكانية التغيير المتأصلة في الحالة الراهنة. وتوجد في الوقت الراهن فرصة حقيقية لتنفيذ أحكام خارطة الطريق ولتحقيق قفزة هائلة نحو التوصل إلى تسوية للصراع.

وهناك عاملان حفازان لهذا الأمر. العامل الأول هو العملية الانتقالية في السلطة الفلسطينية، التي أشرت إليها أعلاه والتي نشهد بالفعل فيها تحركا كبيرا نحو الوفاء بالالتزامات الفلسطينية الهامة بموجب خارطة الطريق. والعامل الحفاز الثاني هو المبادرة الإسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. وحينما قدمت الخطة الإسرائيلية لفض الاشتباك بوصفها مبادرة من جانب واحد، حددت المجموعة الرباعية أنه إذا نفذت المبادرة الإسرائيلية للانسحاب بتنسيق كامل مع الفلسطينيين ومع المجموعة الرباعية، فقد يثبت حينئذ أنها إسهام رئيسي نحو إنعاش حقيقي لعملية السلام. كما أن الانسحاب ينبغي أن يؤدي إلى إنهاء احتلال قطاع غزة وينبغي أن تواكبه خطوات مماثلة في الضفة الغربية، وبالتالي يكون متسقا بالكامل مع خارطة الطريق.

ويمكن لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية والمنشآت العسكرية والمستوطنات، بما فيها المستوطنون، أن تمثل خطوة إلى الأمام لها أهمية كبيرة كرمز وكسابقة على الطريق المفضي إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ونحو التوصل إلى تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط. بهذا المفهوم، يخطط رئيس الوزراء شارون في الحقيقة ليذهب إلى ما هو أبعد مما ذهب إليه أي رئيس وزراء إسرائيلي قبله، إخلاء مستوطنات إسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة لأول مرة منذ عام ١٩٦٧.

هذا، إضافة إلى البيانات الصادرة عن كلا الطرفين بأنهما مصممان على اغتنام الفرصة الراهنة، يعطينا أمل. الأمم المتحدة وشركاؤها في المجموعة الرباعية مستعدون لمساعدة الطرفين على الحفاظ على الزخم. ونعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للتدخل الفعلي لدفع العملية للأمام وتحديد أفضل طريقة يستطيع المجتمع الدولي أن يساهم من خلالها في إنعاش عملية للسلام المستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. الهدف النهائي لم يتغير: إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء وديمقراطية ومجاورة لإسرائيل تعيش بسلام وأمن معها.

لا يزال يتعين على كلا الطرفين اتخاذ خطوات هامة. فنشاط الاستيطان الإسرائيلي، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، لم يُجمّد وفقا لالتزام إسرائيل بموجب خارطة الطريق. ويجب أن تتخذ السلطة الفلسطينية مزيدا من الإجراءات لوقف العنف والإرهاب كليا، ولإصلاح خدمات الأمن بشكل كامل، وفقا لما يتعين عليها فعله بموجب خارطة الطريق.

وظهرت أيضا بوضوح أكبر فرص محتملة على المسار الإقليمي الأوسع. فعندما زار تيري رويد – لارسن دمشق في آخر تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الرئيس السوري بشار الأسد مجددا استعداده الواضح لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل بدون أية شروط، في إطار قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة والمبدأ الأساسي المتمثل في الأرض مقابل السلام. وقد عرض كل من الرئيس مبارك والملك عبد الله القيام بالوساطة بين سوريا وإسرائيل. ونحن نعتقد أن اليد السورية الممدودة ينبغي أن تجد من يصافحها.

وفي هذا الصدد، نرحب ببيان وزير خارجية إسرائيل شالوم في مؤتمر هرتزيليا يوم أمس، الذي قال فيه إن إسرائيل ''لا ينبغي أن ترد يدا ممدودة للسلام''، وبدلا من ذلك ينبغي لها أن ''تتفحص تلك اليد جيدا''. وأضاف الوزير شالوم ''لا ينبغي تجاهل هذه الأصوات''، وقال إن ''أي تصريح من زعيم عربي بأنه يريد السلام تصريح إيجابي''. نحن نرحب على وجه الخصوص بهذه البيانات الصادرة عن الطرفين لأن التحرك على المسار الإقليمي سيساعد على تعزيز الزخم الذي يجري حشده لإحراز تقدم في عملية السلام. فالهدف النهائي هو، ويجب أن يظل، إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

لسوء الطالع، ازداد التوتر نوعا ما في الآونة الأخيرة على طول الخط الأزرق. وادعت مجموعة غير معروفة حتى الآن المسؤولية عن الهجوم بالكاتيوشا الذي شُنّ على إسرائيل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ذلك الهجوم، دعت الأمم المتحدة لبنان ''لمضاعفة جهوده لضمان وقف فوري للانتهاكات الخطيرة'' للخط الأزرق. وكان من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن السلطات اللبنانية عارضت ذلك الحادث وبدأت عملية تحقيق، ولكننا نكرر دعوتنا للحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على جميع أراضيها، كما تطالب بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في أثناء ذلك، واصلت إسرائيل انتهاكاتها الجوية المتقطعة للخط الأزرق. فعلى سبيل المثال، سجّل في ٥ من كانون الأول/ديسمبر ١٤ انتهاكا جويا. وواصلت الأمم المتحدة دعوة إسرائيل لوقف عمليات التحليق الجوي التي تنتهك الخط الأزرق، مع تأكيدها لجميع الأطراف أن الانتهاك لا يبرر انتهاكا آخر يقابله.

نأمل، بل أكثر من ذلك، دعونا نبذل قصارى جهدنا لنضمن، أن تدرك الأطراف الإمكانية التي توفرها هذه المرحلة وأن تواصل البناء عليها. وقد تولد شيء من الزخم بالفعل، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله لتحويل الإمكانية إلى إنجاز. وينبغي أن نوضح أننا نتوقع أن تغتنم إسرائيل والفلسطينيون الفرصة وللتصرف على نحو بناء، والعمل في إطار خارطة الطريق. وينبغي أن يبذل كل منا قصارى جهده لتشجيع ومساعدة الطرفين على المثابرة في السير على الطريق الضيق والصعب المؤدي إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. لأنهما سيحتاجان، دون شك، لتشجيعنا ودعمنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.